

17 نوفمبر 2021

بيان إعلامي

مجلس إدارة الرقابة المالية يوافق على خفض عشرين في المائة مقابل الخدمات المستحق عن عمليات التداول بالبورصة

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في اجتماعه -صباح اليوم- على خفض عشرين في المائة في تكلفة مقابل الخدمات المحصلة عن عمليات التداول بالبورصة المصرية وإرسال مشروع القرار الى دولة رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ إجراءات استصداره بهدف زيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية.

وتأتى تلك الخطوة حرصا من الهيئة على تنمية سوق رأس المال والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات، واستجابة لحزمة محفزات دعم سوق الأوراق المالية وتحسين بيئة الاستثمار والصادرة مؤخرا عن رئيس مجلس الوزراء بنهاية الأسبوع الماضي وتوصى بخفض تكلفة مقابل الخدمات المحصلة من مؤسسات السوق (هيئة الرقابة المالية -البورصة المصرية - شركة المقاصة والإيداع والقيود المركزي - صندوق حماية المستثمر) عن عمليات التداول بالبورصة المصرية التي تتم على الأوراق المالية.

لتصبح السوق المصرية أكثر تنافسية بين نظيراتها من أسواق المال الإقليمية والعالمية والأقل تكلفة في مقابل الخدمات عن عمليات التداول التي تتقاضاها الجهات المنظمة للسوق مقارنة بالأسواق المحيطة